محليات

مرضى السرطان بالعناية الحكومية

خميس يطلب إعادة تأهيل مشفى البيروني

هناء غانم

قام رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بجولة ميدانية على الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي الذي يعد المركز الرئيسي التخصصي لعلاج الأورام ويقدم خدماته الطبية والعلاجية والتشخيصية مجاناً.

ووافق خميس خلال الزيارة على تأمين جهاز مرنان وجهاز التصوير والتشخيص الدقيق جداً «البوزيتروم» والغاما كاميرا في خطة العام القادم وإنشاء وحدة زرع نقي وتزويد المشفى بسيارتي اسعاف من وزارة الصحة وزيادة كادر التخدير في المشفى.

وتم تكليف وزارتي الصحة والتعليم العالي وضع خطة تدريب منظمة للكوادر العاملة في المشفى وتحسين المشهد البصري من خلال زراعة المساحات المتوافرة والبدء بصيانة وتأهيل المشفى الذي تضرر بفعل الإرهاب كما كلف وزارتي التعليم العالي والإدارة المحلية والبيئة ومحافظة ريف دمشق إيجاد آلية لتأمين وصول المرضى والمراجعين من مركز المدينة إلى المشفى.

وفي لقاء مع الكوادر الإدارية والطبية في المشفى تمت مناقشة التحديات التي تواجه العمل وخاصة تعديل نظام الحوافز وطبيعة العمل للكوادر الطبية وأعضاء الهيئة التدريسية وتزويد المشفى بالأجهزة الضرورية لرفع مستوى الخدمات.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أهمية هذا الصرح الطبي الذي صمد بكوادره وبنيته التحتية خلال سنوات الحرب الإرهابية وقدم الشهداء والجرحى مؤكداً أهمية وضع خطة تطويرية لعمل المشفى من النواحي الإدارية والطبية والعلاجية وإنجاز رؤية نوعية لتحفيز الكوادر مبيناً أن الدولة تبذل جهوداً كبيرة لسد النقص في جرعات العلاج الأساسية نتيجة العقوبات والحصار الجائر.

وفي بداية الزيارة استمع رئيس مجلس الوزراء من المراجعين والمرضى في مختلف الأقسام عن مدى جودة الخدمات المقدمة إدارياً وعلاجياً وطبياً ودوائياً والصعوبات التي يعانونها وخاصة تأمين وسائل النقل وتلافي النقص الحاصل في بعض الأدوية النوعية.

تطبيق التفتيش الوقائي دون انتظار شكاوى.. وأكثر من ١٥٠ مفتشاً في سورية

رئيس إدارة التفتيش القضائي لـ«الوطن»: ٤٦٠ شكوى على قضاة في العام الحالي

محمد منار حميجو

أعلن رئيس إدارة التفتيش القضائي في سورية عبد الناصر غليون عن ورود نحو ٤٦٠ شكوى مختلفة على قضاة خلال العام الحالي، معتبراً أن الرقم كبير كما أنه يدل على أن أبواب الإدارة مفتوحة أمام كل مواطن يقدم شكوى على قاض.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف غليون: نتابع الشكاوى الواردة إلى الإدارة بجدية لربما يكون هناك شكوى محقة، مؤكداً أن عدد الشكاوى على القضاة يدل على أن المواطنين يتجرؤون على تقديمها.

وأشار غليون إلى أن معظم الشكاوى الواردة متعلقة بأمور قانونية تصلح لأن تكون أسباباً للاستئناف أم الطعن متعلقة بمناقشة قرار الحكم، مشيراً إلى أن الإدارة تنظر في سلوك القاضي والأخطاء التي يرتكبها المخالفة للقانون وتتم معالجتها وفق قانون السلطة القضائية.

ورأى غليون أنه يمكن للإدارة الاستفادة من الشكاوى المقدمة ولو لم يستفد منها المواطن الشاكي لمعرفة مستوى بعض القضاة، كاشفاً أن الإدارة تطبق خطة التفتيش الوقائي من دون انتظار شكاوى المواطنين بناء على توجيهات وزير العدل هشام الشعار.

وأكد غليون أن هناك قضاة تمت إحالتهم إلى مجلس القضاء الأعلى من دون أن يكون هناك شكاوى مقدمة من المواطنين وهذا يدل على متابعة الإدارة لعمل المحاكم في المحافظات عبر الخطة التي تطبقها.

وأوضح غليون أنه تتم إحالة القاضي إلى المجلس بموجب مرسوم ويحاكم أمامه وفق القانون والأصول، مؤكداً أنه لا يمكن تحديد عدد القضاة الذين يحاكمون أمام المجلس إلا أنه بالشهر يمكن أن يتجاوز العدد أكثر من عشرة قضاة وهناك أشهر لا يتجاوز العدد الاثنين.

وأضاف غليون: محاكمة القاضي تكون سرية، مؤكداً أنه غالبية الشكاوى تأتينا ولا يوجد فيها أدلة واضحة على أن القاضي فاسد ورغم ذلك فإن الإدارة تتابعها على احتمال أن يوجد خطأ من القاضي رغم فقدان الدليل.

وأوضح غليون أنه في حال وردتنا شكاوى عن قضاة تلقوا رشوة فإنه يتم التحقيق في تصرفات القاضي وقرار الحكم فإذا كان مخالفاً للقانون أو فيه شبهة فإنه يحال إلى مجلس القضاء الأعلى.

وأشار غليون إلى أنه لا يمكن التفريق بين القاضي الذي يحتال على القانون والجاهل به، موضحاً أن كليهما يحالان على المجلس في حال ثبتت مخالفتهما للقانون.

وأكد غليون أن الكثير من الشكاوى غير محقة سببها التشنج بين القاضي والمواطن وهناك شكاوى محقة وبناء عليها تمت إحالة قضاة إلى المجلس، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحديد عدد الشكاوى الواردة يومياً باعتبار أن هناك العديد منها تأتي من المحافظات فأحيانا يكون العدد يوميا ١٠ بينما هناك أيام لا ترد فيه شكاوى إلى الإدارة.

وأشار غليون إلى أن عدد المفتشين القضائيين تجاوز ١٥٠ في سورية، مؤكداً أنه يوجد في كل محافظة نحو ١٠ مفتشين وهذا الرقم يعد كافياً لمتابعة عمل القضاة وخصوصاً أنهم يتمتعون بالكفاءة.

وأوضح غليون أن من شروط اختيار المفتش أن يمتلك كفاءة علمية وسمعة جيدة إضافة إلى أنه يجب أن تكون إضبارته نظيفة أي إنه لا يوجد فيها عقوبات، مضيفاً: لا نريد تعيين مفتش على مفتش.

وبين غليون أنه يتم إجراء جولات مفاجئة على المحاكم في المحافظات للاطلاع على الواقع وكيفية تعامل القضاة مع المواطنين، لافتاً إلى أنه يتم توجيه المفتشين في العمليات على التعامل مع الشكاوى بجدية وأن تدرس من المفتش المختص سواء كانت مدنية أم جزائية.

وفيما يتعلق بمهام الإدارة في قانون السلطة القضائية أكد غليون أنها متطورة وخصوصاً أنه كل فترة تصدر لائحة جديدة متعلقة بمهام التفتيش.

> لا يمكن التفريق بين القاضي الذي يحتال على القانون والجاهل به

> غالبية الشكاوى تأتينا بلا أدلة

مجلس اللاذقية: حال الشوارع كارثية والمسؤولون يبررون... نقص المال

عبير سمير محمود

طالب عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية الجهات المعنية بتعبيد الطرقات وصيانتها، مبينين أن معظم طرقات الريف والمدينة في حال سيئة جداً.

وخلال اجتماع المجلس في دورته العادية الرابعة لعام ٢٠١٨ تناول معظم الأعضاء مسألة الطرق في المحافظة التي وكما وصفوها بأنها «كارثية»، مطالبين بضرورة التنسيق بين المديريات والشركات التي تقوم بأعمال الحفر مع الالتزام بإعادتها إلى ما كانت عليها بعد الانتهاء من أعمالها.

وبيّن العضو عمار غانم أن وضع الشوارع من ساحة الحمام حتى بسنادا وضاحيتها وصولاً إلى مقبرة الشهداء، غير صالحة لمرور السيارات، وقال إن غياب اللجان المشرفة على أعمال حفر المديريات جعلها في حالة مرعبة.

ولفت غانم إلى أن محافظة اللاذقية تحولت من آية في الجمال إلى محافظة مشوهة، مطالباً بضرورة إيجاد حلول بعيداً عن الفساد والمحسوبيات حتى تعود اللاذقية محافظة سياحية بعد أن فقدت هذه الصفة على أرض الواقع.

من جهته، ذكر العضو مالك خدام أن طرقات البصة وسقوبين ضائعة بين مجلس المدينة والخدمات الفنية، مشيراً إلى أن أهالي سقوبين الذين دفعوا رسوم خدمات منذ عام ٢٠٠٨، لصيانة الطرقات ومعالجة الحفريات يطالبون منذ سنوات بصيانتها إلا أنها لا تزال على حالها، لافتاً إلى أن طرقات البصة لا مثيل لها حتى في الصحراء، بحسب تعبيره.

رئيس مجلس المدينة أحمد منا قال في تصريح خاص لـ«الوطن»، إن نقص التمويل هو السبب في تأخير استكمال تنفيذ صيانة طرقات المحافظة، مبيناً أن البلدية عملت على ترقيع عدد من شوارع المحافظة من دون عقود، ما راكم أكثر من ١٠٠ مليون ليرة على البلدية، وأدى لتوقف شركة الطرق والجسور عن استكمال أعمال التنفيذ بسبب نقص التمويل.

وأكد منا إلى أنه وعند وصول الإعانة المالية سيتم عقد اجتماع للجنة الخدمات لتحديد المناطق والأولويات لاستكمال ترقيع الشوارع وفق المبلغ المخصص وبشتى الوسائل المتاحة، إضافة إلى تعبيد الشوارع الفرعية في الأزقة والأحياء.

بدوره أكد مدير الخدمات الفنية وائل الجردي لـ«الوطن» أن المديرية قامت بتنفيذ ٦٠ بالمئة من مطالب أعضاء مجلس المحافظة في الدورة السابقة، مشيراً إلى تلبية معظم المطالب الحالية التي وصفها بالمحقة، خلال العام الحالي.

وأشار مدير الخدمات إلى تعبيد ٢٠ طريقاً ضمن المحافظة، منها طريق القنجرة المشيرفة وطريق قسمين عين البيضا، والأخير تم تنفيذه على مرحلتين وبعقد وصلت قيمته إلى ٥٠ مليون ليرة، بالإضافة إلى الطريق من دوير بعبدة إلى الدالية بقيمة ٧٥ مليون ليرة.

ولفت الجردي إلى الانتهاء من تنفيذ ٤٠ طريقاً لذوي الشهداء خلال الفترة الماضية ليصبح إجمالي طرقات ذوي الشهداء المنفذة حتى تاريخه ١٥٠ طريقاً على مستوى المحافظة، بطول نحو ٣٠ كم، وبكلفة إجمالية ٦٥٠ مليون ليرة.

وبيّن الجردي أن المديرية قامت بتنفيذ أكثر من ٦٠ موقعاً من مواقع الانهيارات في المحافظة التي حدثت نتيجة الأمطار الغزيرة خلال الفترة الماضية، ومعالجة انهيارات عمرها عشر سنوات على طريق قسمين. لافتاً إلى أن نسبة الإنجاز وصلت إلى ٧٠ بالمئة.

قرارات بالجملة لطلاب المعاهد التقانية

تسوية أوضاع طلاب المناطق المحاصرة

فادي بك الشريف

أصدر رئيس المجلس الأعلى للتعليم التقاني- وزير التعليم العالي عاطف النداف قراراً بتسوية أوضاع الطلاب المحررين من المناطق المحاصرة، عبر تبرير فترة انقطاع الطالب المسجل في الكليات التطبيقية منذ العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ وحتى العام ٢٠١٦-٢٠١٧ ويعاد العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ تسجيل من يرغب.

كما تبرر فترة انقطاع الطالب المسجل في المعاهد التقانية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني لمدة فصل دراسي كامل أو عام دراسي خلال الفترة منذ العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، ويقصد في معرض تطبيق هذه المادة الانقطاع عن فصل دراسي كامل أي إن الطالب لم يحصل على درجات أعمال ولم يتقدم إلى أي امتحان في ذلك الفصل.

ويسمح للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية المهنية ولم يتقدم للمفاضلة أن يسجل تسجيلاً مباشراً، كما يسمح للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة السورية فقط (العلمي- الأدبي- المهني- منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٧) ولم يتقدم إلى المفاضلة أن يسجل في طلبه المعهد الذي يرغب في حال توافرت فيه عدد من الشروط، على أن يسمح للطالب المقبول سابقاً ولم يتمكن من استكمال إجراءات تسجيله باستكمال إجراءات التسجيل لغاية ٢٠١٨/٩/١٦.

كما أصدر النداف قراراً بإعادة فتح باب التسجيل للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية المهنية منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦ ولم يتقدم للمفاضلة أو يسجل تسجيلاً مباشراً، والسماح بالتسجيل المباشر للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية المهنية السورية ولم يتقدم للمفاضلة أو يسجل تسجيلاً مباشراً. كما سمح للطلاب من ذوي الشهداء الذين تم قبولهم في المعاهد التقانية الحكومية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني مهما كان نوع قبولهم بالتحويل المماثل دون النظر إلى قواعد التحويل المماثل.

ويسمح بالتسجيل المباشر للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية المهنية السورية منذ العام ٢٠١١ ولغاية العام ٢٠١٦ ولم يتقدم للمفاضلة أن يسجل تسجيلاً مباشراً، مع الموافقة على السماح للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة السورية منذ العام٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦ أن يسجل في المعهد الذي يرغب فيه.

كما نص قرار الوزير على السماح لطلاب المعاهد في (إدلب- الرقة- الحسكة- دير الزور- القامشلي) الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني بالتسجيل والدوام وتقديم الامتحانات في المعاهد المماثلة في المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨.

ويفتح باب التسجيل مجدداً للطلاب المشمولين بأحكام القرار بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٣ ولغاية يوم الخميس الواقع في ٢٠١٧/١١/٢ كما يسمح للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦ الذي التحق بخدمة العلم الإلزامية أو الاحتياطية خلال هذه الفترة ولم يسجل في المعاهد الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني أن يسجل ويمنح عاماً استثنائياً في العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ لطلاب السنتين الأولى والثانية في المعاهد التقانية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني الذين استنفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح بها في الأعوام الدراسية منذ عام ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦-٢٠١٧ سواء استفادوا من دورة استثنائية سابقة أم لم يستفيدوا.

٦ آلاف طن خردة شهرياً لحديد حماة

محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام لشركة حديد حماة أحمد طنب لـ«الوطن» أن مشكلة تأمين الخردة التي كانت تهدد معمل الصهر بالتوقف خلال الفترة الماضية لشح فيها، قد انتهت حيث عقد مؤخراً اجتماعٌ برئاسة وزير الصناعة مازن يوسف بحضور معاونه نضال فلوح والمدير العام لشركة الصناعات الهندسية والمدير العام لشركة حديد حماة ورئيس اللجنة السورية للخردة ورئيس المكتب المشرف على أعمال هذه اللجنة، وتم الاتفاق فيه على رفع سعر الخردة ٥ آلاف ليرة للطن الواحد ليصبح ٣٥ ألف ليرة من المناطق الداخلية وإلى ٣٨ ألف ليرة من المعابر، إضافة إلى رفع أجور نقلها من القطاع العام بمعدل ٥ آلاف ليرة للطن.

وأوضح طنب أنه تم عرض محضر الاتفاق على اللجنة الإدارية في الشركة ، ومن خلال التدقيق بعد الاجتماع المذكور بمكتب وزير الصناعة، ومِن ١١ إلى ١٧ الشهر الجاري تبيّن توريد ١٣٠٠ طن خردة من نوعية جيدة، وهي كمية كانت لا تورد خلال شهر.

وأكد أن اللجنة التزمت بتوريد ٦ آلاف طن من الخردة شهرياً للشركة، وفي حال لم يتم ذلك، أي إذا كان التوريد أقل من الكمية المذكورة فإنه يتم تطبيق شرط جزائي بالعودة للاتفاق القديم بالنسبة للسعر أي ٣٠ ألف ليرة للطن.

وكان معمل الصهر في الشركة -يقول المهندس طنب- أقلع بعد الاستلام الأولي من شركة أبولو الهندية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٩ وتم إبرام عقد تشغيل وتدريب مع الشركة المذكورة لتدريب الكادر المحلي على أقسام المعمل وخاصة في الأوكسجين والأتمتة والتحكم لكونها جديدة ولا يوجد معلومات لدى المهندسين عنها.

وأن العقد المبرم بين الشركة وأبولو الهندية انتهى في الشهر الأول من العام الحالي وأصبحت القيادة الفنية والإنتاجية لمهندسي الشركة وفنييها.

وأكد المهندس طنب أن المعوق الرئيسي والأكبر الذي كان يواجه العمل في الشركة ويساهم في تأخر الخطة الإنتاجية هو تأمين مادة الخردة التي تعد مادة أساسية وأولية في عمليات الصهر والإنتاج، وذلك لكونها محصورة باللجنة السورية للخردة، وهي المسؤولة عن تأمينها لكل المعامل في القطاعين العام والخاص، وتشغيل المعمل يحتاج ٥-٦ آلاف طن شهرياً منها، ولكن كان يردنا بحدود ١٥٠٠-٢٠٠٠ طن شهرياً.

نحاس: الرسوم الجديدة تطبق على المخالفات المرتكبة قبل ٢٠١٢ التي لم تتم تسويتها

محافظة دمشق ترفع رسوم مخالفات البناء ٥٠٠ ألف ليرة للهدم دون رخصة و٤٠٠ ألف للترميم

محمود الصالح

كشف مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق طارق نحاس أن رفع محافظة دمشق لرسوم تسوية مخالفات البناء بكل أنواعها بنسب مختلفة، مشيراً إلى أنه تم طي القرار رقم ١٢٧٦ | م.ت تاريخ ٢٠١٢ الذي كان ينظم عمليات تحديد رسوم تسوية مخالفات البناء بصدور القرار رقم ٥٢٤ | م. ت تاريخ ٢٥ | ٦ | ٢٠١٨.

وأوضح نحاس لـ«الوطن» أن القرار الأخير جاء استجابة لضرورة المصلحة العامة نظراً لأن الرسوم السابقة لم تكن رادعة لمرتكبي مخالفات البناء. ومنعاً لأي التباس واجتهاد فقد فصل القرار بشكل دقيق كل نوع من المخالفات وطريقة حساب الرسم والأسس التي يوضع بموجبها.

وحدد القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه عامل المنفعة في حساب رسوم مخالفات البناء، حيث يحدد عامل المنفعة برسم الترخيص الناتج عن سعر متر الأرض مضروباً بنسبة الرسم مضروباً بعامل التثقيل وحدد القرار نسبة الرسم هي نصف بالمئة وعامل التثقيل ٣,٥ بالنسبة لمخالفات تحويل بروز مكشوف إلى مستمر ومخالفة بروزات السطح الأخير وإنشاء بروزات.

أما مخالفات إنشاء أدراج في الوجائب إلى الطابق الأرضي أو القبو أو سطح المرآب أو المستودع والأدراج إلى السطح وإلى السقائف وتغيير أبعاد الأدراج وإنشاء درج ضمن الوجيبة المشتركة فقد حدد القرار رسم المنفعة بنسبة الرسم نصف بالمئة وعامل التثقيل ٤,٥، وحدد رسم تفريغ الوجائب الخاصة والمشتركة بنسبة ربع بالمئة وعامل التثقيل ٣,٥، والمظلات والعرائش في الطابق الأرضي والقبو ومدخل البناء والأسطح وفوق المرائب تم تفصيلها إلى سد فتحات التعريشة بالراجع ونسبتها ثلاثة أرباع بالمئة لجهة الرسم و٣ لجهة عامل التثقيل ومخالفة البناء فوق المرآب ثلاثة أرباع بالمئة الرسم و٦,٥ عامل التثقيل.

أما المخالفات المؤدية إلى زيادة مساحة البناء فحدد القرار الرسم بنسبة ثلاثة أرباع بالمئة ولعامل التثقيل ١٠ وبناء بالرجوع الإجباري وبناء على السطح الأخير نسبة الرسم نصف بالمئة والتثقيل ٩ وتعديل صفة الاستثمار تحويل من سكن إلى تجاري أو صناعي نسبة الرسم ثلاثة أرباع بالمئة والتثقيل ١٥ في الأرضي و١١ في باقي الطوابق، أما التحويل من سكن إلى مهنة فكرية فالرسم ثلاثة أرباع بالمئة والتثقيل ٧,٥ بالنسبة للأرضي و٧ بالنسبة للقبو.

وبالنسبة للتحويل من تجاري أو صناعي إلى سكن نسبة الرسم ١ بالمئة والتثقيل ٦، وهناك مخالفة الاستغلال بين الأعمدة تجاري أو صناعي تنوعت بين البناء الفكري والسكني والخدمي، وفيما يتعلق في مخالفات النصاصي، إحداث نصاصي التجارية غير مفصول على عدة مستويات نسبة الرسم ١ بالمئة والتثقيل ٥ وكذلك نفس النسبة للنصاصي السكنية أما النصاصي الصناعية فيبقى الرسم ١ بالمئة وتزيد عامل التثقيل إلى ١٠.

وحول مخالفة السقف المائل إلى سقف مستوي نصّ القرار على أن الغرامة أصبحت ٣ آلاف ليرة سورية لكل م٢. وعن مخالفات زيادة الارتفاع في الطوابق عن الحد النظامي حدده القرار بحسب سعر متر الأرض في المنطقة فإذا كان المتر أقل من ٣٣٧٥٠٠ ليرة فقيمة المخالفة ألف ليرة لكل م٢ عن الارتفاع الذي يقل عن نصف متر وألفا ليرة سورية لكل متر مربع عما فوق النصف متر وكل ما زاد عن ٤٢٧٥٠٠ ليرة لمتر الأرض يصبح رسم المتر لأقل من نصف متر ألفي ليرة وفوق نصف متر أربعة آلاف ليرة سورية.

وحدد القرار غرامات مقطوعة لبعض المخالفات ومنها ١٥ ألف ليرة عن كل وحدة لقاء فصل وحدة سكنية إلى عدة وحدات و٣٠ ألفاً عن كل وحدة تجارية و٢٠ ألفاً عن إلغاء فتحة مصعد ومثلها لإحداث فتحة مصعد و٣٠ ألفاً لإحداث مصاعد أبنية تجارية ومثلها لفصل المستودعات عن المحلات التجارية ومثلها عن فصل وحدة سكنية عن وحدة تجارية.

أما فيما يخص المخالفات القابلة للترخيص فقد حدد رسم موحد لها وهو نصف بالمئة لجهة الرسم و٣ أمثال للسكن و٥ أمثال للتجاري لجهة عامل التثقيل. وهناك مخالفات إجرائية مثل صب البيتون من دون إذن صب بمبلغ ٥٠ ألفاً عن كل عنصر إنشائي و٥٠٠ ألف ليرة عن الهدم من دون رخصة هدم و٤٠٠ ألف عن الترميم من دون رخصة ترميم.

وفصل القرار مخالفات مدينة دمشق القديمة عن باقي المخالفات بحيث أصبحت التسوية ثلاثة أرباع لجهة الرسم و١٥ في الطابق الأرضي و١١ للقبو فيما يتعلق بالتحويل من سكني إلى تجاري وأما فصل المحل التجاري إلى عدة محلات فقد حددت المخالفة بمبلغ ٣٠ ألفاً لكل وحدة.

واشترط القرار على المخالف أن يقدم جميع الوثائق لتكون مستنداً لقرار التسوية، وأضاف القرار غرامة جزائية استناداً للمادة ٧ من المرسوم التشريعي وتصدر مع قرار التسوية وهي محددة بين ٢٥ و٥٠ ألف ليرة وذلك حسب مساحة المخالفة، وأشار القرار إلى إصدار تسعيرة جديدة لمتر الأرض في بداية كل عام تكون الأساس في حساب قيمة رسوم التسوية.

ونفى القرار أي علاقة لتاريخ ارتكاب المخالفة بقيمة حسابها ولكن يعتمد وثيقة ثبوت المخالفة قبل صدور المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢، وطبق القرار اعتباراً من ٢٠١٨/٧/٩ لجميع المخالفات التي لم تجر تسويتها قبل ذلك.